أثار ردود فعل نيابية وأكاديمية مختلفة بين مؤيد ومعارض

استجواب الدمخي .. بين التهديد النيابي و«التكنيك» الحكومي

خالد العتيبي: نرفض إحالته على «التشريعية» أو «الدستورية»

فيما قدم النائب بمجلس الأمة عادل الدمخي استجوابا إلى وزيرة الشؤون غدير أسيري ، أثارت نية الحكومة إحالة هذا الاستجواب إلى "التشريعية" أو "الدستورية" ردود فعل نيابية وأكاديمية مختلفة .

في هذا السياق قال النائب خالد العتيبي : " أحذر الحكومة من عدم تمكين النائب عادل الدمخي من مناقشة استجوابه وزيرة الشؤون الاجتماعية غدير أسيري ، وأجدد رفضي بالإحالة إلى الدستورية والتشريعية أو اللجوء للسرية "

وتابع: يجب على الحكومة مواجهة الإستجواب وإثبات جديتها والتزامها بالمسؤولية السياسية في أول اختبار رقابي.

من جانبها قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة غدير أسيري ان الاستجواب حق كفله الدستور لكل نائب في مجلس الامة، مؤكدة التزامها بمواد الدستور الكويتي واللائحة الداخلية لمجلس الامة.

خالد العتيبي

عادل الدمخي خلال تقديم الاستجواب

أسيري : الاستجواب حق كفله الدستور .. وملتزمة بقسمي

المقاطع: مساءلة وزيرة الشؤون مخالفة للدستور

واضافت اسيري في تصريح لـ "كونا" عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، أمس الأول "انا ملتزمة بمواد الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وبالقسم الذي اديته أمام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وأمام مجلس الأمة الموقر والشعب الكويتي".

وأكدت انها ستستكمل العمل ومسيرة الأصلاح في وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الحكومية التابعة لها.

بدوره أكد الخبير الدستوري محمد المقاطع أن استجواب وزيرة الشؤون د. غدير أسيري مخالف لأحكام الدستور

وقال: " د.محمد المقاطع: استجواب وزيرة الشئون مخالف لأحكام الدستور خصوصا المادة ١٠٠ لم يتضمن أي امر مما يدخل في اختصاصات الوزير، كما انه مخالف للمادة ٣٦ لأنه يتحى لمصادرة حرية الرأي للوزراء،كما انه يهدر أحكام للحكمة الدستورية إذ أنه يتصب على أمور سابقة وهو يحاسب على تصريحات سابقة للوزيرة."

وكان مجلس الوزراء قد ناقش للحور الوارد في صحيفة الاستجواب المقدم إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة غدير أسيري، ومدى استجابته لأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأكد المجلس ان الاستجواب حق كفله الدستور لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة، كما أكد أيضا التزام الحكومة وإيمانها المطلق بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن وتجسيد التلاحم والوحدة الوطنية قولا وفعلا بين أبناء الأسرة الكويتية الواحدة.

الحكومة عن استجواب أسيري:نلتزم الدستور والوحدة الوطنية.

مجلس الوزراء: ملتزمون بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن

د. غدير أسيري

د. محمد المقاطع

السنة المنصرمة طوت بين دفتيها الكثير من الأحداث المتعلقة به

مجلس الأمة 2019 : الموافقة على عدة تشريعات ..وسيل من الاستجوابات

شهد عام 2019 العديد من الأحداث الخاصة بمجلس الأمة أبرزها الموافقة على عدة مشروعات قوانين ومنها التقاعد المبكر الاختياري كما شهدت جلسات المجلس عدة استجوابات تقدم بها عدد من النواب الى وزراء في الحكومة.

وفيما يلي تقرير يبرز أهم تلك الأحداث الخاصة بالمجلس خلال عام 2019:

8 يناير: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون تبادل المعلومات الائتمانية.

30 يناير: مجلس الأمة يوافق على اقتراح قانون التقاعد المبكر الاختياري.

30 يناير: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون (الصحة النفسية).

30 يناير: رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يعلن قرار المجلس بخلو مقعدي النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحربش وببلغ سمو رئيس مجلس الوزراء بذلك.

5 فبراير: مجلس الأمة يوافق على قانون الرعاية السكنية.

19 مارس: النائبان بدر الملا وعبدالله الكندري يؤديان اليمين الدستورية في جلسة مجلس الامة وذلك إثر اعلان فوز الملا في الدائرة الثانية والكندري في الدائرة الثالثة في الانتخابات التكميلية لمجلس الامة 2019 التي جرت في 16 من الشهر نفسه.

19 مارس: مجلس الأمة يوافق على مشروع (هيئة الغذاء).

20 مارس: مجلس الأمة يوافق على فتح اعتماد إضافي بميزانية وزارات الصحة والنفط والتعليم العالي.

20 مارس: مجلس الأمة يوافق على اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة).

27 مارس: مجلس الأمة يرفض طلب طرح الثقة عن وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان بأغلبية 37 نائبا مقابل 11 نائبا مؤيدا وذلك على أثر تقديم طلب موقع من عشرة أعضاء خلال جلسة استجواب الوزير التي جرت في 19 من الشهر نفسه.

30 ابريل: مجلس الأمة يبدأ مناقشة الاستجواب المقدم لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته والمقدم من النائبين محمد المطير ومحمد هايف حيث انتهى الاستجواب دون مؤيد أو معارض ولا اقتراحات. 30 ابريل: مجلس الأمة الكويتي يوافق على مشروع قانون نظام السجل العيني.

30 ابريل: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون النظام الموحد لمكافحة الغش التجاري.

8 مايو: مجلس الأمة يرفض في جلسة خاصة طلب طرح الثقة بوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري وذلك على اثر طلب طرح الثقة الموقع من عشرة أعضاء بعد جلسة استجواب الوزير التي جرت في 30 ابريل 2019.

11 يونيو: مجلس الأمة يبدأ مناقشة استجواب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف بصفته والمقدم من النائبين الدكتور بدر الملا ورياض العدساني في 28 مايو الماضي وقد أقضى الاستجواب الى تجديد الثقة بالوزير المستجوب.

24 يونيو: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون (حقوق المؤلف).

24 يونيو: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون (المناقصات العامة). 24 يونيو: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون الجامعات الحكومية.

24 يونيو: مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون إعادة تعيين هيئة التدريس السابقين.

12 اكتوبر: رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يصل إلى بلغراد للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال141.

29 اكتوبر: مجلس الأمة يفتتح دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي الخامس عشر.

29 أكتوبر: مجلس الأمة يوافق في جلسة سرية على ترشيح فيصل الشايع رئيسا لديوان المحاسبة.

12 نوفمبر: رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يعلن رفع الاستجواب الموجه من النائب محمد هايف إلى وزير المالية الدكتور نايف الحجرف بصفته من جدول أعمال المجلس إثر قبول استقالته من الوزارة.

12 نوفمبر: رئيس مجلس الأمة يعلن تقدم عشرة نواب بطلب لطرح الثقة بوزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري وذلك بعد انتهاء جلسة الإستجواب المقدم إليها من النائب عمر الطبطبائي.

12 نوفمبر: رئيس مجلس الأمة يعلن تقدم عشرة نواب بطلب لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وذلك بعد انتهاء جلسة الإستجواب الموجه إليه من النائب رياض العدساني.

12 نوفمبر: رئيس ديوان المحاسبة الجديد فيصل الشايع يؤدي اليمين القانونية أمام مجلس الأمة بعد صدور مرسوم تعيينه.

مجلس الأمة

الدلال لتشكيل فريق متخصص لتطوير التعليم

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

على الرغم من المطالبات النيابية المتواصلة والمتكررة بشأن موضوع تطوير التعليم والذي يعد أحد متطلبات خطة التنمية ومشاريعها المرتبطة بتطوير التعليم حيث اشتملت الخطة على بند رئيس وهو " جودة التعليم " ومن أهم بنوده الفرعية قيام الدولة بإنجاز عدد من المشاريع أهمها " المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم، المعايير الوطنية للتعليم، رخصة المعلم، والدراسات المحلية والدولية لقياس وتقييم نظام التعليم بدولة الكويت "، إلا أن الموضوع مازال لم يراوح على الرغم من أهميته، ولم ير خطوات فعلية واضحة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام وزارة التربية والتعليم العالي بتشكيل فريق على مستوى عال، يتم اختيار رئيس الفريق وأعضائه بعناية فائقة، حيث يتميز الفريق بوجود خبرات عالية وقبول في القطاع الأكاديمي والتنفيذي والتعليمي، ويكون لديه القدرة على الاطلاع والاستفادة من تجارب الآخرين في مسألة تطوير التعليم، ويوكل إليه إعداد تصور متكامل ومتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم، كما يضع الإجراءات العملية لتفعيل الخطة، على أن يعد هذا الفريق تصوره بكل وضوح وبآليات استراتيجية واضحة ثم يعلن عن ذلك على الملأ في خطة واضحة تعلن على الرأي العام بالإضافة إلى إعداد تقرير دوري كل 6 أشهر يتم تسليم نسخة منه لكل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة.